دي ميستورا عرض جهوده للحل السياسي ويتطلع لمشاركة نشطة من جانب الأطراف المعنية في جنيف

المعلم: سورية ستشارك باجتماعات جنيف وتريد قائمة «التنظيمات الإرهابية» والمفاوضين المعارضين

الوطن– وكالات

أبدت دمشق استعدادها للمشاركة في اجتماعات جنيف في الموعد المقترح، وفي الوقت نفسه أكدت «ضرورة الحصول على قائمة التنظيمات الإرهابية وقائمة بأسماء المعارضات السورية التي ستشارك في جنيف».
والتقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم أمس في دمشق المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا والوفد المرافق.
وقال بيان للخارجية، بثته وكالة «سانا» للأنباء، إن المعلم جدد خلال اللقاء تأكيد الموقف السوري المتمثل بمواصلة التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في سعيه لمكافحة الإرهاب ودفع الحوار بين السوريين. وأضاف المعلم حسب البيان: إن «سورية مستعدة للمشاركة في اجتماعات جنيف في الموعد المقترح، مؤكداً ضرورة الحصول على قائمة التنظيمات الإرهابية وقائمة بأسماء المعارضات السورية التي ستشارك في جنيف». ووفقاً للبيان شدد المعلم على «أهمية احترام قرارات مجلس الأمن وخصوصاً المعنية بمكافحة الإرهاب مؤكداً أن جهود الحل السياسي وقرارات مجلس الأمن الأخيرة بهذا الصدد مرتبطة بصدقية جهود مكافحة الإرهاب التي تستدعي إلزام الدول الداعمة للإرهاب بالتوقف عن ذلك».
من جانبه، قدم دي ميستورا عرضاً حول جهود الحل السياسي للأزمة في سورية ومتابعة محادثات فيينا وقرارات مجلس الأمن الأخيرة بهذا الصدد والتحركات لعقد جولة محادثات بين الحكومة السورية والمعارضة أواخر كانون الثاني الجاري، على ما ذكر البيان.
على خط مواز، أفادت المتحدثة باسم دي ميستورا جيسي شاهين في بيان حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، بأن المبعوث الأممي «أوجز خلال الاجتماع الاستعدادات الجارية تمهيدا للمحادثات السورية التي ستعقد في جنيف ابتداء من ٢٥ كانون الثاني، وفقا للبيانات التي اعتمدت في فيينا بقرار فريق دعم سورية الدولي ومجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)».
وأعربت عن تطلع دي ميستورا «إلى المشاركة النشطة من جانب الأطراف المعنية في محادثات جنيف»، مضيفة: إنه سيتابع «مواصلة مشاوراته في المنطقة».
حضر اللقاء معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان ومستشار الوزير أحمد عرنوس كما حضره المنسق المقيم للأمم المتحدة بدمشق يعقوب الحلو.
وفي تشرين الثاني الماضي، أكد المعلم خلال لقائه دي ميستورا أن أي جهد لمكافحة الإرهاب لا يتم بالتنسيق مع الحكومة السورية هو ابتعاد عن هدف مكافحة الإرهاب وانتهاك لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.
وتبنى مجلس الأمن بالإجماع للمرة الأولى منذ بدء الأحداث في سورية قبل نحو خمس سنوات قراراً في ١٩ كانون الأول، يحدد خريطة طريق تبدأ بمفاوضات بين الحكومة والمعارضة في كانون الثاني. وينص أيضاً على وقف لإطلاق النار ومرحلة انتقالية، وتشكيل حكم موثوق وغير طائفي، وتنظيم انتخابات خلال ١٨ شهراً، من دون أن يشير إلى مستقبل الرئيس بشار الأسد.
وقبل دمشق التي وصلها الجمعة، زار دي ميستورا الرياض حيث التقى ممثلين عن المعارضة لبحث موعد المفاوضات وتحديد أسماء الوفد، كما التقى سفراء أجانب شاركت بلادهم في لقاءات فيينا.
واتفقت الدول المشاركة في محادثات فيينا، ومن بينها إيران والسعودية، في تشرين الأول وتشرين الثاني على جدول زمني في إطار الحل السياسي للازمة السورية.
وعقد في الرياض اجتماع شارك فيه ممثلون عن المعارضة السياسية وكذلك ممثلون عن تنظيمات مسلحة، في التاسع والعاشر من كانون الأول. وانبثقت عن المؤتمر «الهيئة العليا للمفاوضات» التي تضم نحو ثلاثين عضواً والتي من المقرر أن تختار ممثليها.
وأعلن أكثر من عشرين تنظيما مسلحا الجمعة، أبرزها «جيش الإسلام» و«جبهة الشام» و«جيش التوحيد» في بيان باسم ميليشيا «الجيش الحر»، دعم هذه الهيئة «في وجه أي ضغوط ترمي إلى فرض تنازلات محتملة عن ثوابت ثورتنا». وأبدت رفضها أي «لقاءات منفردة باسم الثورة السورية خارج إطار الهيئة العليا للتفاوض».
ومن المفترض أن يتوجه دي ميستورا خلال الأيام المقبلة إلى إيران التي تعد إلى جانب روسيا من ابرز حلفاء سورية بينما تدعم السعودية تنظيمات مسلحة وتطالب بتنحي الرئيس الأسد.
وفي السياق نقل موقع «الحل السوري» المعارض نقلاً عن مصادر مطلعة أن المنسق العام لـ«الهيئة العليا للمفاوضات»، رياض حجاب، أصر في لقائه الأخير مع دي ميستورا على «٤ خطوط حمراء لا يمكن التنازل عنها في أي عملية تفاوضية مع النظام على رأسها، إقامة نظام تعددي يمثل جميع أطياف الشعب السوري، دون أن يكون لـ(الرئيس) الأسد وأركان ورموز نظامه مكان فيه أو في أي ترتيبات سياسية قادمة، والتمسك بوحدة الأراضي السورية، والحفاظ على مؤسسات الدولة مع إعادة هيكلة وتشكيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية، ورفض الإرهاب بأشكاله كافة».

المعلم ملتقياً دي ميستورا والوفد المرافق في دمشق (سانا)

مجموعات مسلحة تدعمها وتختبئ وراء ميليشيا «الحر»

مصادر في «العليا للمفاوضات» تبث التشاؤم بشأن موعد مفاوضات جنيف

الوطن

بعد يوم من تحذير مجموعات مسلحة من الضغوط الدولية على «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة من مؤتمر الرياض للمعارضة السورية الرامية إلى إجبارها على تقديم «تنازلات»، أطلقت الهيئة تدريبات للذين وقع الاختيار عليهم للمشاركة في المفاوضات المقبلة مع وفد الحكومة السورية، على الرغم من تشاؤمها حيال انعقادها في الموعد المقترح من الأمم المتحدة.
ونقل موقع «زمان الوصل» المعارض عن مصادر في الهيئة، وصفها بالمطلعة، قولها: إن «الهيئة قررت في ختام اجتماعاتها أمس (أول) في الرياض البدء بتدريب المشاركين في عملية التفاوض مع النظام».
وذكرت المصادر، وفق «زمان الوصل»، أن التدريبات تشمل كل الجوانب التقنية خلال عملية التفاوض بدءاً من الأساليب الدولية المتبعة في المفاوضات إلى الآلية في عملية التفاوض. وبينت المصادر أن الفريق سيكون مشكلاً من فريق أساسي (٢٥ شخصاً) ومثل هذا العدد من الاحتياطي. وذكر موقع «زمان الوصل» أن «المفاوضين سيتغيرون في كل جولة».
في غضون ذلك، واصلت المعارضة بث أجواء تشاؤمية حيال انعقاد مفاوضات جنيف في موعدها المقترح من مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا. واستبعدت مصادر في «الهيئة العليا للمفاوضات»، بحسب موقع «زمان الوصل»، «البدء بجولة مفاوضات في الخامس والعشرين من الشهر الجاري» الذي اقترحه دي ميستورا، واعتبرت أن «مجريات الأمور على الأرض لا توحي بإمكانية البدء بجولة مفاوضات».
ويوم الثلاثاء الماضي، التقت «الهيئة العليا للمفاوضات» دي ميستورا في العاصمة السعودية الرياض، وطالبت الحكومة السورية باتخاذ «خطوات حسن النيات» قبل أي مفاوضات بما في ذلك «وقف قصف المناطق المدنية، ورفع الحصار عن مناطق تسيطر عليها المجموعات المسلحة، وإطلاق سراح سجناء».
وقبل يومين، أعلنت بعض المجموعات المسلحة، عن دعمها موقف «الهيئة العليا للمفاوضات» أمام الضغوط الدولية، ورفض أي «تنازل» عن ثوابت «الثورة السورية». واللافت أن البيان الذي صدر تحت الترويسة التالية «الجمهورية العربية السورية– الجيش الحر»، وقع عليه «جيش الإسلام»، من دون حركة «أحرار الشام الإسلامية» الذي لا يزال الالتباس يحيط بموقفها من «الهيئة العليا للمفاوضات» ومؤتمر الرياض.
وأشار البيان، الذي تناقلته صفحات المعارضة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى ما سماه «تواطؤاً دولياً مع النظام» تجلى في «عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشأن السوري، مثل فك الحصار عن المدنيين وإدخال المساعدات.. (إضافة إلى) غض الطرف عن «الاحتلال» الروسي والإيراني لسورية».
وأضافت المجموعات المسلحة: إنها «وافقت» على الرغم من ذلك التواطؤ، على «الحل السياسي ومخرجات مؤتمر الرياض للمعارضة السورية.. سعياً لوقف نزيف الدم السوري وللحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً»، وأردفت قائلةً: «بدلاً من الضغط على النظام وحلفائه للسير في هذا الطريق، فإننا نشهد ضغطًا دولياً وأممياً على الهيئة العليا للمفاوضات لتقديم تنازلات شأنها إطالة أمد معاناة أهلنا وسفك دمائهم».
وختمت المجموعات المسلحة بيانها بتأكيد وقوفها إلى جانب «الهيئة العليا للمفاوضات في وجه «أي ضغوط ترمي إلى فرض تنازلات عن ثوابت الثورة السورية، وما أقره مؤتمر الرياض»، وشددت على رفضها أي لقاءات منفردة باسم الثورة خارج إطار الهيئة العليا.
ومن أبرز المجموعات المسلحة الموقعة على البيان إلى جانب ميليشيا «جيش الإسلام»، (فيلق الشام– جيش النصر– جيش المجاهدين– جيش اليرموك– جبهة الأصالة والتنمية– جبهة الشام– الفرقة الساحلية الثانية). وانسحب «فيلق الشام» من تحالف «جيش الفتح» الذي تقوده «جبهة النصرة» فرع تنظيم «القاعدة» في سورية، ويضم أيضاً حركة «أحرار الشام الإسلامية».
ويبدو أن هذه المجموعات اختارت الانضواء تحت مسمى «الجيش الحر» كي تجنب نفسها مقصلة قائمة التنظيمات الإرهابية التي تعدها لجنة من عدة دول، بينها إيران وروسيا والسعودية والأردن وتركيا، بتكليف من «المجموعة الدولية لدعم سورية».

أجواء تفاؤلية بعد خمسة أيام على فتح الطريق..

إنجاز المرحلة الأولى من المصالحة في جباتا الخشب وطرنجة

القنيطرة– الوطن

تسود أجواء الارتياح والتفاؤل أجواء محافظة القنيطرة نظراً للمساعي التي تقوم بها لجنة المصالحة، وإنجاز المصالحة في قرى جباتا الخشب وطرنجة وأوفانيا وبعض القرى المحيطة.
وتبدو المقدمات مشجعة حتى اللحظة مع مضي نحو خمسة أيام على فتح الطريق الواصل بين بلدة خان أرنبة وقرية جباتا الخشب من الساعة الثامنة صباحا وحتى الرابعة مساء وبشكل يومي حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يدخلون نحو ١٠٠ شخص ومنهم من يعود والبعض يبقى في بيته.
يأتي ذلك بعد أن دق الجيش العربي السوري والقوات الرديفة له آخر مسمار بنعش ما سمته المجموعات بمعركة «وبشر الصابرين» واستعادة السيطرة على مزارع الأمل والتل الأحمر وتل un وموقع ضهر الكسار والسرية الرابعة في ريف القنيطرة الشمالي وتكبيد المسلحين حينها خسائر كبيرة بالأفراد والعتاد وفرار من تبقى منهم تاركين أسلحتهم وذخيرتهم.
ومنذ نحو شهرين شهدت محافظة القنيطرة هدوءاً على معظم الجبهات كان يتخلله بين الحين والآخر التصدي لمحاولات المسلحين التسلل على محاور الحميدية والصمدانية الغربية والطريق الواصل بين الحميدية وجباتا الخشب.
وحسب تصريحات رئيس لجنة المصالحة في محافظة القنيطرة مأمون جريدة لوسائل الإعلام، فإنه تم البدء في المرحلة الأولى من الحوار والمصالحة الوطنية مع أبناء قريتي جباتا الخشب وطرنجة، لافتاً إلى أن المصالحة تسهم في تسوية أوضاع المسلحين وعودتهم إلى حضن الوطن وللدفاع عن قراهم ومساعدة الذين أخرجوا من قراهم للعودة إليها.
ورأى أبناء محافظة القنيطرة في صفحات التواصل الاجتماعي، أن المصالحة الوطنية مشروع يجمع السوريين دون استثناء على طاولة حوار سوري– سوري لرسم مستقبل المحافظة وإعادة الأمن والاستقرار إليها، في حين أكد أهالي قرية جباتا الخشب وطرنجة ضرورة تعزيز مسيرة المصالحة الوطنية، مشيرين إلى ما حققته مدينة خان أرنبة وجبا من نجاح كبير في مجال المصالحة الوطنية ودفاعهم عن مدنهم وقراهم.
وتشير الدلائل إلى وجود نتائج ايجابية على صعيد المصالحة الوطنية في قريتي جباتا الخشب وطرنجة، حيث تسعى لجنة المصالحة إلى تسوية وضع من يرغب بالعودة إلى حضن الوطن وخروج الرافضين للمصالحة إلى خارج جباتا الخشب.
ووجه أهالي خان أرنبة رسالة سلام ومحبة إلى أبناء جباتا الخشب أكدوا فيها أنهم أخوة ودعوهم فيها إلى وقف نزيف الدماء والابتعاد عن الاقتتال فيما بينهم لأن المستفيد الوحيد من الدماء التي تراق العدو الصهيوني، والعميل الإرهابي القادم من خارج البلاد لقتل أبناء خان أرنبة وجباتا تحت شعار ما يسمى «حرية الشعوب»، لذلك وجه أبناء خان أرنبة تحية سلام ومحبة لكل من يساهم في حقن الدماء وإعادة الأهالي والمهجرين إلى بيوتهم وعودة الحياة إلى ما كانت عليه سابقا من علاقات أخوة. واعتبر أبناء خان أرنبة أنهم أخوة مع أبناء جباتا الخشب وهم بلد واحد وتلك المبادرة التي قام بها أبناء خان أرنبة تندرج تحت شعار (المسامحة والأخوة) لحقن الدماء ووقف القتال والتشريد والدمار، ونسيان الجراح والماضي ورسم البسمة على شفاه الأطفال وإلغاء عقيدة الحقد من قلب هؤلاء الأبرياء الصغار لتكون شعلة نور يبنون بها علاقات الأخوة التي كانت وما زالت تجمع بين عائلات البلدتين.

دك مواقع الإرهابيين في جباتا الخشب في ريف القنيطرة (رويترز – أرشيف)

أرجع التأخير إلى ترتيبات أمنية في مناطق سيطرة «جيش الفتح» و«النصرة»

أبو القاسم: إدخال المساعدات إلى مضايا والفوعة وكفريا في موعد أقصاه غداً الاثنين

محمد أبو القاسم

مساعدات أممية تم إدخالها سابقاً إلى مضايا

الوطن – وكالات

توقع أمين عام حزب التضامن المرخص المعارض محمد أبو القاسم أن يبدأ دخول المساعدات الإنسانية إلى كل من بلدات مضايا بريف دمشق وكفريا والفوعة بريف إدلب الشمالي الشرقي بشكل متزامن في موعد أقصاه غداً الاثنين.
وفي تصريح لـ«الوطن»، قال أبو القاسم: «من المتوقع خلال الـ٢٤ ساعة المقبلة دخول المساعدات إلى البلدات الثلاث بشكل متزامن».
وبعد أن أوضح أبو القاسم أن المساعدات كان من المفترض أن تدخل إلى البلدات الثلاث يوم الخميس الماضي، لافتاً إلى أن تأخرها يعود إلى أن «الطريق إلى ريف إدلب بحاجة إلى ترتيبات أمنية معينة بسبب سيطرة جيش الفتح وجبهة النصرة وأحرار الشام على تلك المنطقة».
واستكملت الأمم المتحدة بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري جميع الإجراءات الخاصة بإيصال المساعدات الإنسانية إلى بلدات مضايا وكفريا والفوعة، وتنتظر موافقة جيش الفتح الذي يقوده تنظيم جبهة النصرة المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية لإدخالها وفق ما ذكر الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم».
وأشار أبو القاسم إلى أن إدخال هذه المساعدات يأتي في إطار اتفاق الهدنة الموقع في ٢٤ أيلول الماضي. ومنذ توقيع الاتفاق دخلت دفعة واحدة من المساعدة إلى البلدات الثلاث في ١٨ تشرين الأول وكانت بواقع ٢٣ شاحنة لكل بلدة.
في الأثناء وكما هو متوقع، انتقد الائتلاف المعارض، ترحيب الأمم المتحدة بإعلان الحكومة السورية، السماح بإدخال المساعدات إلى بلدة مضايا بريف دمشق وفق ما نقلت شبكة أخبار «الدرر الشامية» الإلكترونية المعارضة.
وفي سياق متصل نقلت تقارير إعلامية، أن مجلس الأمن الدولي قرر ولأول مرة عقد جلسة مشاورات مغلقة الاثنين يبحث خلالها الأوضاع في بلدات مضايا والفوعة وكفريا المُحاصرة. وستعقد الجلسة وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة، بطلب من إسبانيا ونيوزيلندا وستكون مغلقة وسيشارك فيها أعضاء المجلس الـ١٥. وبحسب «فرانس برس» لا يتوقع صدور أي قرار في ختامها.
ويأتي الإعلان عن عقد هذا الجلسة بعيد تأكيد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن إدخال المساعدات إلى مضايا لن يبدأ قبل الأحد نظرا إلى التعقيدات التي تعتري هذه العملية.
وقال المتحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية بافل كشيشيك: «إنها عملية كبيرة ومعقدة لأنه ينبغي أن تجري في الوقت نفسه في مضايا وكفريا والفوعة وأن يتم التنسيق بين عدة أطراف لهذا لا أعتقد أنها يمكن أن تبدأ قبل الأحد».
وأضاف كشيشيك: «منطقياً ستبدأ العملية بالأمور الأكثر إلحاحاً: سيقدم الصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري المساعدات الطبية وسيقدم برنامج الأغذية العالمي الغذاء ومن ثم نوفر الباقي مثل الأغطية ومواد أخرى».
وسارعت واشنطن للظهور بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان، ودعت روسيا إلى الضغط على الحكومة السورية، للسماح بدخول المساعدات إلى مضايا. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي، وفق ما نقلت عنها وكالة «الأناضول» التركية للأنباء: «نحث نظام (الرئيس) الأسد على تنفيذ تعهداته المعلنة برفع حصاره والسماح بالمساعدات والمعونات إلى مضايا». على حين لم تضغط الولايات المتحدة على التنظيمات المسلحة التي تحاصر المدنيين في عدد من المدن والبلدات السورية.
من جانبه رحب الاتحاد الأوروبي، وفق ما نقلت عنه وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء، بقرار الحكومة السورية السماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى بلدة مضايا، معتبراً أنها خطوة في الاتجاه الصحيح يتعين أن تتعمم على كافة المناطق المحاصرة في سورية من قبل التنظيمات المسلحة.
وجاء هذا الموقف في بيان مشترك صدر عن كل من الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، والمفوض الأوروبي المكلف شؤون المساعدات الإنسانية كريستوس ستايليانيدس.

قولاً واحداً

المفاوضات والتوتر الإقليمي

مازن بلال

انعكس التصعيد الإيراني – السعودي بشكل مباشر تجاه الأزمة السورية، وكانت زيارة ستيفان ديمستورا نوعا من المتابعة التي أدت لموقف إعلامي من الصعب أن يتجلى نحو السياسة، أو يؤثر في تليين المواقف داخل تفاصيل التفاوض، فالتعثر الذي يمكن أن نشهده لاحقا سيكشف خطوط الصراع الإقليمي الذي يغذي ظهور السعودية بشكل دائم، ويجعلها قادرة على إثارة التوتر أكثر من قدرتها على التحكم بالأزمات، فطبيعة التصعيد الذي أبدته الرياض لا يمكن تفسيره إلا ضمن إطار الإخفاق الاستراتيجي ليس للسعودية فقط، بل لمجمل دول المنطقة التي تواجه اليوم استحقاق إيجاد نظام إقليمي جديد.
عمليا فإن الجانب الأساسي في أزمة العلاقات السعودية – الإيرانية هو في تمركز القوة داخل الدولتين، فالارتياح الذي تبديه طهران لانفتاح علاقاتها مع العالم يقابله قلق سعودي من «حصار سياسي»؛ يحد من قدرتها على التحرك ومن تأثيرها المركزي في قرارات الشرق الأوسط، وهذا الأمر دفع الرياض إلى مضاعفة الجهد لخلق استقطاب أقوى داخل الأزمات، فهي لم تجمع طيفا من المعارضة السورية على أراضيها فقط، بل قامت بأمرين إضافيين:
– الأول هو الحفاظ على الزخم الدبلوماسي نفسه تجاه دمشق، فهي الصوت الوحيد اليوم الذي يتحدث عن إحداث «انقلاب» في المشهد السوري، وهذا التوجه يحمل هدفاً واحداً فقط هو إبقاء التوتر ضمن المستوى نفسه عبر إيجاد «تطرف» حاد لأي حال يؤدي في النهاية إلى انطلاق العملية السياسية.
ضمن هذه النقطة تحديداً نفهم قلق السعودية من الانتقال نحو «السياسة»، حيث سيكون التنافس داخل سورية هو في القدرة على التحكم بالأزمة وليس دفعها نحو الانفجار كما يحدث الآن، فالتسوية المرتقبة ستخلق حالة انكشاف استراتيجي للمنطقة ككل وليس لسورية فقط، ومرحلة بناء نظام إقليمي جديد لا يحتاج إلى ضغوط وتوترات، وهو ما تتقنه الرياض، بل إلى قدرة إلى تفهم نوعية العلاقات التي يمكنها الحفاظ على التوازن الاستراتيجي للمنطقة.
– الثاني التوجه نحو انقسام كلاسيكي، أساسه مذهبي، من خلال تكريس التحالف مع تركيا، فالرياض على ما يبدو ترى شكل المنطقة مبنياً على محورين، وحل الأزمة السورية سيكون وفق هذا التمحور الذي يضمن عدم تحييد تركيا والسعودية من الدور الأكبر في إدارة النظام الإقليمي بما فيه الوضع الذي يمكن أن ينشأ في سورية.
والسؤال الأبرز داخل هذا التصور السعودي هو: كيف يمكن للرياض أن تخلق توازناً في العلاقات بحيث تكون هي والشريك التركي محوراً رغم التفاوت في تموضعهما الاستراتيجي؟ فهما مرجعية مزدوجة إن صح التعبير لتحالف يبدو أن هدفه الأساسي إطالة الأزمة السورية لإنهاك الخصوم فقط، ومن جانب آخر فإن أنقرة والرياض لا تملكان التماس نفسه مع الأزمة السورية، جغرافيا على الأقل، فالسعودية تسعى لعزل إيران إقليمياً عبر تحقيق انتصار على الأرض السورية، في حين تركيا تعرف أنها تحتاج لدور إيراني فاعل في العراق وسورية إذا أرادت ضمان أمنها واستقرارها.
إن الاجتماعات بشأن الأزمة السورية المقرر انعقادها نهاية الشهر الحالي يمكن تأجيلها، كما باستطاعة التوتر الذي يظهر اليوم إطالة أمد الصراع الإقليمي، لكن كل هذه الأمور لن تعفي كل دول المنطقة من البحث عن مخرج استراتيجي للتصادم الحاصل، لأنه كلما زادت حدة الصراع ارتفعت إمكانية تمدد الصراع إلى الدول الأكثر استقراراً، فهذا ما حدث في تركيا ومؤهل للتمدد نحو السعودية والأردن وحتى إيران، فانهيار النظام الإقليمي سيفسح المجال لكل أنواع التطرف كي تتطور وتستهلك الدول، وهذه المخاطر هي التي تدفع موسكو وواشنطن على التأكيد على الحل السياسي في سورية؛ لأنها ليست جاذباً للإرهاب حسب التعبير الأميركي، بل مقياس لنجاح أي نظام إقليمي قادم.

«الجنوبية» تشتكي تراجع دعم «الموك»

وكالات

أكّد ضابط فار قيادي في ميليشيا «الجيش الحر»، تراجع الدعم الذي تتلقاه التنظيمات المسلحة في جنوب سورية من غرفة (الموك). وانتقد المعارضة السياسية بالقول: «إنها لم تقدم أي دعم». وذكر أن «الحر» موافق على إقامة مفاوضات لكنه يطلب بداية إجراءات بناء ثقة.
وقال القائد العسكري لـ«جبهة الشام الموحّدة»، المقدّم الفار حسان رجّو، حول ظروف العمل العسكري الميداني في جنوب سورية، وفق ما نقلت عنه وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء: «إن العمل في المنطقة الجنوبية صعب للغاية ويخضع لتوازنات إقليمية حساسة».
وعن مصادر الدعم أوضح رجو، «نعتمد على مساعدات عسكرية طفيفة من دول عربية، وعلى الغنائم، أما شريان الحياة فكان غرفة (الموك) في عمان التي تديرها الولايات المتحدة بالشراكة مع دول أوروبية وعربية (كانت تخطط للتنظيمات المسلحة)، لكنّه تراجع الآن كثيراً، ولم يعد يصل للمقاتلين إلا الحد الأدنى الذي يضمن استمرارهم، ونعتقد أنه مع بدء الخطوات العملية في الحل السياسي سيتوقف هذا الدعم نهائياً».
وانتقد الضابط المنشق المعارضة السياسية، قائلاً: «إنها لم تُقدّم أي عون»، وأوضح أن، «المعارضة بما فيها الائتلاف والحكومة المؤقتة لم تُقدم شيئاً، وغابت عن إدارة هذه المناطق كما غابت كلياً عن مخيمات اللجوء، فاضطررنا لاقتسام ما لدينا مع المدنيين، وتعثّرت عملياتنا العسكرية».
وحول قبول مسلحي «الحر» للحل السياسي قال رجو: «التقى بنا في مراحل سابقة وسطاء عن النظام، وقد أخبرناهم أن الحد الأدنى المطلوب لوقف العمل المُسلّح والبدء بالتفاوض هو القيام بإجراءات حسن نيّة وإطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار عن المناطق المنكوبة، إلا أن النظام رفض هذه المطالب». وحول مقتل قائد ميليشيا «جيش الإسلام»، زهران علوش، قال رجّو: «لقد كان قيادياً مهماً في المعارضة المسلّحة ورمزاً من رموزها، وهو كغيره أخطأ وأصاب». وأضاف: «توقفنا كثيراً عند التوقيت والاختراق الأمني والرسالة السياسية للقوى الداعمة للثورة وخاصة السعودية وقوى الاعتدال العربي ومؤتمر الرياض».

في ريف درعا